الدول المنتجة تؤكد براءتها من حريق أسعار النفط العالمية

الإمدادات في الأسواق كافية... والأسعار نتيجة المضاربات والظروف الاستراتيجية والسياسية

تتهم الدول المستوردة للنفط الدول المنتجة بأنها تحجم عن زيادة الإنتاج مع قدرتها على ذلك، مما يؤدي إلى الارتفاع القياسي للأسعار، ولكن الدول المنتجة ترى أن الإمدادات في الأسواق كافية، وأن الأسعار المرتفعة ترتبط بالمضاربات والظروف الاستراتيجية والسياسية.

مع كل زيادة في أسعار النفط العالمية تتجه الأنظار إلى المنطقة العربية، نظرا الى ان الجزء الأكبر من إمدادات النفط في العالم يخرج من هذه المنطقة.

فالمستهلكون في الدول الغربية والصناعية الكبرى يسارعون في توجيه أصابع الاتهام إلى الدول المنتجة للنفط، قائلين: إنها قادرة على زيادة الإنتاج بما يساعد في الحد من الارتفاع الصاروخي لأسعار النفط العالمية، في حين يرى آخرون أن أسعار النفط خرجت تماما عن السيطرة وتحتاج إلى ما هو أكثر بكثير من مجرد زيادة الإنتاج لكي يستعيد السوق توازنه.

أما المسؤولون والخبراء في الدول المنتجة للنفط فيرون أن الإمدادات في الأسواق كافية، وأن الأسعار المرتفعة حاليا ليست سوى نتيجة لعوامل لا علاقة لها بآليات العرض والطلب بقدر ما ترتبط بالمضاربات والظروف الاستراتيجية والسياسية في العالم. وانطلاقا من هذه الرؤية أكدت الجزائر رفضها فكرة الزيادة في إنتاجها النفطي، لأنه ليس هناك ما يبرر الإقدام على هذه الخطوة.

واستبعد وزير الطاقة والمناجم ورئيس منظمة أوبك شكيب خليل في تصريح لوكالة الأنباء الألمانية (د ب أ) أن تزيد بلاده ومعها منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) إنتاجهما، موضحا انه لا توجد حاجة إلى هذه الخطوة خصوصا أن العرض يفوق الطلب بمقدار 500 ألف برميل يوميا، وأن المخزون لدى الدول المستهلكة كاف لتلبية الاحتياجات، وتنتج الجزائر حاليا نحو 1.45 مليون برميل من النفط يوميا.

دراسة السوق النفطي

وأكد خليل أن منظمة أوبك ستدرس السوق النفطي في اجتماعها العادي المقرر في 9 سبتمبر المقبل، مرجحا أن تبقي على سقف الإنتاج لأنها ستتأكد من أن العرض يفوق الطلب.

وأرجع الوزير الجزائري ارتفاع أسعار النفط إلى المضاربة والعوامل الجيوسياسية خاصة في منطقة الشرق الأوسط والأزمة الاقتصادية في الولايات المتحدة وتأثيرها على قيمة الدولار.

أما الخبير الدولي في مجال اقتصادات الطاقة عبدالحق لعميري فيرجع الأسباب إلى عدم التوازن في العرض والطلب الناجم عن ارتفاع الاستهلاك لدى الهند والصين بنسبة 10% سنويا وتراجع الاستثمار في تكرير النفط الذي يؤدي إلى زيادة في مخزونات النفط ونقص الوقود.

ولما كانت السعودية صاحبة الدعوة إلى عقد اجتماع دولي بمشاركة الدول الكبرى المنتجة والمستهلكة للنفط الأسبوع المقبل في جدة لبحث تداعيات أزمة سوق النفط العالمية الراهنة، فقد كان من المهم استطلاع رأي صناع القرار «النفطي» في الرياض، حيث أكد مصدر نفطي رفيع المستوى وجهة النظر الجزائرية بشأن أسباب ارتفاع الاسعار، ومنها «ضعف الدولار واستمرار فرض الدول المستهلكة ضرائب على المحروقات كوسيلة لخفض الأسعار، إضافة إلى أسباب جيوسياسية واستمرار المضاربة والاستثمار في أسواق النفط».

رضا المستهلكين

وتساءل المصدر في تصريحات لـ«د ب أ» طالبا عدم ذكر اسمه: «لماذا نرفع من إنتاجنا لكسب رضا المستهلكين في الوقت الذي تتراجع قيمة الدولار الأميركي؟»، مشيرا إلى تبرع السعودية بمبلغ 500 مليون دولار لدعم برنامج الأغذية العالمي قبيل انعقاد قمة الغذاء في روما أخيرا في إطار مساهمتها في جهود احتواء أزمة الغذاء وارتفاع الأسعار وآثارها الاقتصادية والسياسية على العالم.

وفي ضوء هذه المعطيات يستبعد المراقبون أن تقدم الدول المنتجة أي تعهدات بزيادة إنتاجها النفطي خلال اجتماع جدة يوم الأحد المقبل، رغم أن السعودية، اكبر المنتجين، تعهدت برفع إنتاجها في يوليو المقبل في محاولة للحد من أزمة ارتفاع أسعار النفط، ورفعت السعودية الإمدادات بالفعل 300 ألف برميل يوميا هذا الشهر لمواجهة الارتفاع القياسي في الأسعار.

ورغم الاعتقاد الراسخ بأن الأسعار الحالية لا تعبر عن حقيقة العلاقة بين العرض والطلب في الأسواق فإن السعودية تبدو عازمة على بذل كل الجهود الممكنة من أجل خفض الأسعار، حيث يرى السعوديون وبشكل متزايد أن من مصلحتهم الإستراتيجية على المدى الطويل خفض أسعار النفط.

وتضاعفت أسعار النفط في العام الماضي وارتفعت بنسبة 40% خلال العام الحالي، مدعومة بتوقعات بعدم قدرة المعروض على مواكبة الطلب من دول صناعية صاعدة مثل الصين والهند.

مستويات مناسبة

ويؤكد المصدر النفطي الخليجي أن العاهل السعودي الملك عبدالله بن عبدالعزيز «يعتقد أن أسعار النفط الحالية مرتفعة بشكل غير عادي»، مضيفا أن الملك على استعداد لإعادة أسعاره إلى مستويات مناسبة.

ورفض المصدر الخليجي اتهام منظمة أوبك على الدوام بأنها السبب وراء ارتفاع أسعار النفط التي زادت بواقع خمسة أمثال منذ عام 2003 بسبب عدم زيادة إنتاجها وقال: «هذه الأزمة تعود إلى المضاربين ومشاكل التكرير في الولايات المتحدة والتوترات الجيوسياسية».

في المقابل قال دبلوماسي غربي في الرياض لـ«د ب أ» إنه لا تزال هناك خيارات جيدة للحصول على مصادر إنتاج جديدة، لاسيما إذا ما بدأ التنقيب في خليج المكسيك وسواحل أميركا على الأطلسي الذي سيمكن من الحصول على قرابة مليوني برميل يوميا، بالإضافة إلى الحصول على إمدادات كبيرة من الغاز الطبيعي.

وأظهرت بيانات حكومية أميركية أن السعودية هي ثاني أكبر مورد للنفط الخام إلى الولايات المتحدة في العام الحالي، حيث جرى شحن 1.518 مليون برميل يوميا في المتوسط خلال الاشهر الأربعة الأولى من العام مقابل 1.358 مليون برميل يوميا خلال الفترة نفسها من العام الماضي.

من ناحيتها، شددت مصادر سعودية على أهمية تجاوب دول أوروبا الغربية مع المساعي السعودية «من خلال خفض الضرائب المقررة على الوقود»، مشيرة إلى أن أزمة الطاقة الراهنة «ليست بفعل ضغوط السوق في الأصل وإنما نتيجة فقاقيع المضاربات والتكهنات التي تتحين مثل هذه الظروف، ما يعني وجوب أن يضطلع المستثمرون بمسؤولياتهم إزاء معالجة الأسباب التي أدت الى الأزمة». وقالت المصادر: إن أسعار النفط والغذاء تتأثر بصفة مباشرة بعواقب التغيرات المناخية من جفاف وسيول وغيرها، وتنتظر من العالم التكاتف لتوفير حلول ناجعة، مؤكدة حرص السعودية على تلبية طلبات زبائنها الذين يتراوح عددهم بين 30 إلى 60 بلدا.

في الوقت نفسه أكد المصدر النفطي الخليجي أن اتخاذ المملكة خطوة الزيادة منفردة ربما يثير بعض الخلافات في صفوف «أوبك»، إذ لا يمتلك معظم الأعضاء في المنظمة القدرة على زيادة إنتاجهم لذا فإن احتمالات إقدام دول «أوبك» الأخرى على زيادة إنتاجها ليست قوية.

(د ب أ)

خمسة أسباب لارتفاع أسعار النفط

حدد الخبير الاقتصادي الجزائري عبدالرحمن مبتول أسباب ارتفاع أسعار النفط بخمسة عوامل، أولها نمو الاقتصاد العالمي خصوصا في الصين والهند وروسيا وتأثيره على زيادة الاستهلاك المحلي لتلك الدول، وثانيها تراجع الدولار أمام اليورو بنسبة 50% تقريبا منذ عام 2000، علما بأن 90% من الصادرات النفطية و75% من حركة التجارة العالمية تتم بالدولار.

وأضاف مبتول أن ثالث هذه العوامل هو الضريبة على استهلاك المحروقات في الدول المتقدمة، ثم اختلال الطلب والعرض نتيجة المضاربة، وآخر هذه العوامل من وجهة نظر الخبير الاقتصادي الجزائري هو عدم رغبة الشركات المتعددة الجنسيات والولايات المتحدة في سعر برميل نفط «منخفض»، لان ذلك سيؤدي إلى غلق عدد كبير من حقول النفط بتكساس.

الصين: تعلمنا من المتاعب الاقتصادية - الأميركية

«واشنطن محط اهتمام الآن بسبب أخطائها التي تسببت في أزمة الرهن العقاري»

اتفق مسؤولون أميركيون وصينيون على أن المتاعب التي تجتاح الاسواق العالمية تنطوي على دروس لبكين، ولكن الولايات المتحدة حذّرت من أن تلك المتاعب يجب ألا تدفع الصين إلى اغلاق أسواقها أمام الواردات.

وفي افتتاح «الحوار الاقتصادي الاستراتيجي» الذي يستمر يومين قال رئيس البنك المركزي الصيني امس الاول: إن الولايات المتحدة كانت نموذجا للكيفية التي ينبغي أن يُدار بها أي اقتصاد، ولكنها أصبحت محط اهتمام الآن بسبب الاخطاء التي ارتكبتها، والتي تسببت في أزمة الرهن العقاري عالي المخاطر.

وقال جو شياوشوان رئيس بنك الشعب الصيني للصحافيين في الاكاديمية البحرية الاميركية حيث تُجرى المحادثات: «فضلا عن الرغبة في التعلم من الخبرة الامريكية في السياسة الاقتصادية الكلية فاننا نريد الآن ايضا تعلم بعض الدروس التي تعلموها نتيجة الاضطرابات».

وأضاف جو، إن ضعف الدولار الاميركي ليس موضوعا محددا في المحادثات، ولكن الجانبين بحثا دور أسعار الصرف في الحفاظ على استقرار الاسواق، وذلك في تلميح الى موقف الصين الثابت برفض التعجل في رفع سعر عملتها اليوان خشية اثارة اضطرابات في أسواقها.

ورد الان هولمر المبعوث الخاص للخزانة الاميركية الى الصين قائلا: إنه ينبغي لبكين ألا تستشهد بالمتاعب الأميركية كذريعة لإبقاء المستثمرين الأجانب بعيدا عن أسواقها المالية، لأنها بذلك ستضر نفسها.

وقال هولمر: «هناك دروس مستقاة من التطورات الاقتصادية في الولايات المتحدة... ولكن ستكون هناك تكلفة كبيرة على الصين اذا تباطأت في تحرير قطاعها المالي».

وقد لعب وزير الخزانة الاميركي هنري بولسون دورا حيويا في بدء الحوار الاميركي الصيني نصف السنوي في ديسمبر 2006، وذلك اعترافا بتنامي أهمية الصين في الاقتصاد العالمي، وكوسيلة لتجاوز الخلافات التجارية قصيرة الأجل وايجاد أرضية مشتركة بين الجانبين.

وقال بولسون: «احيانا قد نختلف بشدة، ولكننا نواصل الحديث»، واضاف أنه يشعر أن الوقت ملائم الآن لإحراز تقدم في القضايا الثنائية المتعلقة بالطاقة والبيئة.

وبينما تقترب فترة عمل ادارة الرئيس جورج بوش من نهايتها يعتقد على نطاق واسع أن الصين تتطلع الى الحكومة الاميركية التالية قبل ابرام أي اتفاقات، ولكن وزارة الخزانة في ظل بولسون تسعى جاهدة إلى احراز أي نجاح يبقي الحوار الاقتصادي الاستراتيجي حياً بعد نهاية العام.

(رويترز)

ماليزيا تسعى إلى استقطاب 400 ألف سائح من الخليج

أعلنت وزارة السياحة الماليزية انها تسعى الى استقطاب 400 الف سائح من دول مجلس التعاون الخليجي والشرق الأوسط خلال العام الحالي.

ونقلت تقارير صحافية امس عن وزيرة السياحة الماليزية ازالينا عثمان قولها «ان المنتجات الحلال ستكون احد العوامل المضاعفة لاعداد السياح من منطقة الخليج العربي لاسيما من المملكة العربية السعودية والكويت والامارات وقطر».

واضافت ان بلادها استقطبت نحو 340 الف سائح خلال عام 2007 من منطقة الشرق الاوسط، مؤكدة سعي الوزارة الى الحفاظ على تقدم هذا المعدل خلال السنوات المقبلة.

واشارت عثمان الى ان ايرادات السياحة خلال العام الماضي بلغت 15 مليار دولار اميركي ما جعل القطاع السياحي يأتي في المرتبة الثانية بعد القطاع الصناعي الذي حقق 60 مليار دولار.

وذكرت ان ماليزيا استطاعت تحقيق ايرادات من السياح العرب بواقع 500 مليون دولار اي بنسبة 6.1 في المئة من اجمالي الايرادات السياحية البالغة.

واوضحت عثمان ان كوالالمبور تواصل تعزيز امكاناتها السياحية حيث بلغ عدد الفنادق في ماليزيا من جميع الفئات 1800 فندقا بينما وصلت الغرف الى 170 الف غرفة.

وأكدت ان سياسة ماليزيا السياحية تولي اهتماما كبيرا للسياح من منطقة الخليج العربي، وذلك من خلال تقديم ما يتناسب مع متطلباتهم لاسيما للعائلات منهم، مشيرة الى ان هناك روابط تاريخية وثقافية ودينية قوية تربط الشعب الماليزي بشعوب الخليج.

(كونا)

الهند تحث كبار منتجي النفط على زيادة الإنتاج

حث وزير النفط الهندي مورلي ديورا الدول المنتجة للنفط على زيادة الانتاج لتحقيق الاستقرار في الأسواق المضطربة وذلك قبل اجتماع لكبار المنتجين والمستهلكين يعقد في السعودية يوم 22 يونيو الجاري.

ورغم أنه لم يتضح بعد ما إذا كان ديورا سيشارك في الاجتماع الذي يعقد في جدة فقد طلب الوزير الهندي من وزير البترول السعودي علي النعيمي مفاتحة الدول الاخرى المنتجة في أمر زيادة الأنتاج لان أسعار النفط المرتفعة ستؤثر في مستواها الحالي بدرجة خطيرة في النمو، مما يؤثر في المدى الاطول في المنتجين والمستهلكين على السواء. وقال ديورا في رسالة إلى النعيمي إن القرار السعودي الاخير برفع الإنتاج سيسهم في تحقيق الاستقرار في السوق.

وأضاف «أود بكل اخلاص أن أشكركم على المبادرة وأطلب منكم أن تنصحوا الدول الرئيسية الاخرى المنتجة للنفط بأن تزيد انتاجها لتهدئة السوق بدرجة أكبر وتنشيط النمو الاقتصادي العالمي». وكان الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون قال في مطلع الاسبوع إن السعودية تعتزم رفع إنتاجها النفطي إلى 9.7 ملايين برميل يوميا في يوليو.

(رويترز)

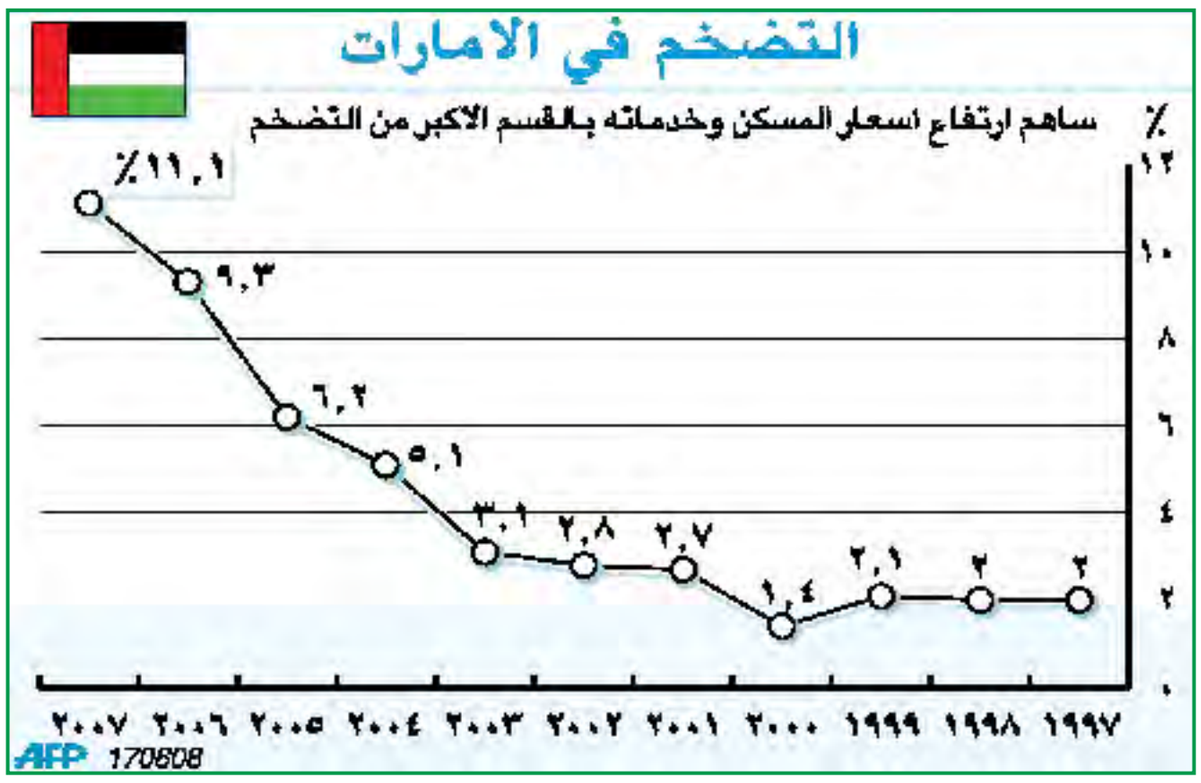

بولسون يشيد بتحسن العلاقات الاقتصادية بين الولايات المتحدة والصين

قال وزير الخزانة الأميركي هنري بولسون إن الولايات المتحدة والصين تتخذان خطوات إيجابية في إطار علاقتهما الاقتصادية المعقدة، بالرغم من الخلافات السابقة بشأن العملة والحواجز التجارية.

وقال بولسون في بداية اجتماعات استغرقت يومين للمفاوضين الأميركيين والصينيين في مدينة أنابوليس بولاية ميريلاند: «العلاقة تنمو في الاتجاه الإيجابي، والعلاقة الاقتصادية الأميركية- الصينية تعرف بأنها معقدة إلا أن هذا التعقيد لم يؤثر في قدرتنا على وضع أساس للثقة».

وأضاف الوزير الأميركي ان الدولتين تواجهان تحديات خطيرة تتعلق بالنمو والتضخم منذ بدء عام 2008. وتنبع هذه التحديات من الأزمتين المتعلقتين بسوق الإسكان وسوق المال في الولايات المتحدة إضافة إلى ارتفاع أسعار الغذاء والطاقة في العالم.

(د ب أ)

بريطانيا الأولى في تصدير الأسلحة عام 2007

افادت الوكالة البريطانية للتجارة والاستثمارات، بان بريطانيا كانت السنة الماضية على رأس الدول المصدرة للتجهيزات العسكرية في العالم.

وقالت هذه الهيئة الحكومية في بيان امس، ان صناعة الدفاع البريطانية سجلت رقما قياسيا بلغ عشرة مليارات جنيه استرليني (نحو 12.6 مليار يورو)، من الطلبيات الجديدة عام 2007، وحصلت على 33% من حصة السوق العالمي لتصدير الاسلحة، متقدمة على الولايات المتحدة لتصبح في المرتبة الاولى.

ويشكل ذلك تقريبا تضاعفا للطلبيات مقارنة بعام 2006، خصوصا بفضل عقد عملاق لشراء طائرات مقاتلة وقعته السعودية.

وكانت الرياض وقعت في سبتمبر مع بريطانيا بعد مداولات مطولة، عقدا تبلغ قيمته نحو تسعة مليارات دولار لشراء 72 طائرة مقاتلة من نوع «يوروفايتر تايفون».

(أ ف ب)

الدليل التجاري

2495103/4/5/6
فاكس: 2495107